وانتهى الكاتب الى انه لو نفذت سياسات بن ـ غوريون كلياً، لما تطورت ونشأت التناقضات الخمسة السابقة، حيث ان العلاقات بين المؤسسة الدفاعية والقطاع المدني قد حددت بوضوح، بحيث تلائم المزاج العملي لبن ـ غوريون، فيما لم تحدد بوضوح، من الناحية القانونية، او الطبيعية. وتكمن المفارقة في ان بن ـ غوريون، الذي كان يحاول ان يخلق حدوداً متكاملة بين النظامين، العسكري والحزبي، قد ترك الباب مفتوحاً لاستمرار الارتباطات غير الرسمية بين الجيش والمباي؛ والنتيجة كانت ان عملية التسييس لم تكن كاملة، وبالتالي انعكست على حالات التعيين في المناصب الحسّاسة والكبيرة. وهكذا، فشرعية بن ـ غوريون كانت ثنائية. فمن ناحية، عمل على الحد من تورط الوزارة، والكنيست عبر لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، في تسيير المؤسسة العسكرية؛ ومن ناحية أخرى، كانت هناك مثابرة على ابقاء حدود مجزأة بين قيادتي الجيش والمباي، على مستوى غير رسمي. وتابع الكاتب مبرزاً دور ليفي أشكول في اتخاذ مواقف غير متطرفة، الاّ انه ذهب، قبل حرب العام ١٩٦٧، الى تدمير الحدود المتكاملة بين القوات العسكرية والوزارة ولجنة الشؤون الخارجية والدفاعية في الكنيست؛ كما شجّع الصناعات العسكرية. وذكر ليساك ان الوجود المتنامي للضباط الذين تحوّلوا الى سياسيين قد ترك اثره في مجرى الحياة السياسية، وتوصّل الى ان التراجعات التي جرت في بداية حرب العام ١٩٧٣ قد سلّطت الاضواء على العلاقات فيما بين رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الاركان، كما وان بعض الضباط الكبار السابقين، الذين كانوا دخلوا الحياة السياسية لاحقاً، قد عاد الى الخدمة كضباط احتياط، ممّا زاد في حصة النزاعات السياسية. وادرج ليساك قضية «لجنة اغرانات» التي اوصت باجراء تغييرات في القانون الاساسي الذي يحكم القوة العسكرية. وعلى الرغم من ان تغييراً قد حدث العام ١٩٧٥، الاّ ان النتيجة لم تكن مختلفة كثيراً عمّا سبق. فما لبث تعيين اريئيل شارون وزيراً للدفاع ان خلق واقعاً جديداً، هو انتقال عملية احتكار القرار الاستراتيجي، والتكتيكي، وما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية، له، أي لوزير الدفاع.

ولاحظ ليساك ان نوعية السلوك العسكري، في اغلب الوحدات (الدفاعية) العسكرية، وخاصة على صعيد مراعاة الرتب، هي اضعف بكثير مما هو عليه في الدول الغربية. وحول التداخل فيما بين «العسكري» و«السياسي»، لاحظ ان القوة العسكرية الاسرائيلية كانت تورطت، مراراً، في نشاط ديبلوماسي؛ كما ان ضباطاً من هذه القوة هم ديبلوماسيون مرتدون للزي العسكري؛ كما ان هذه القوة لها صوتها في التخطيط الاستراتيجي، والذي يشمل، ايضاً، المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

وانتهى ليساك الى ان الحدود بين القطاعين، العسكري والمدني، في اسرائيل متنوعة من حيث طبيعتها. فهي، في جزء منها، متكاملة؛ وفي جزء آخر محطمة، كما في العلاقة الضبابية والمضطربة في المجال السياسي، وفي العلاقة بالمجالات الاقتصادية، من حيث التعامل بين الصناعات العسكرية والقطاع المدني، كما هو الحال في المساعدة التي توفرها الصناعات العسكرية للمشاريع المدنية بهدف التطوير المديني والريفي. كذلك، فان نظام النخبة الاجتماعية المميز للمجتمع الاسرائيلي يقدم مثالاً آخر عن الحدود غير السليمة؛ فهذه النخبة تكون مؤلفة من ضباط في الخدمة الفعلية والاحتياط، وفنانين وكتّاب وصحافيين وأكاديميين. وقد عملت هذه النخبة على منع عزل الضباط، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، كما يحدث في الدول الغربية.

وعلى الرغم من ان ليساك رأى ان العلاقات بين القوات العسكرية والمجتمع لا تزال ثابتة، وان هذا الثبات يأتي من الاجماع الايديولوجي واجماع القيمة، فاننا قد لا نرى هذا الثبات بنيوياً بقدر ما يشكل موقفاً طارئاً على تركيبة هجينة؛ اذ ان الثبات ينطوي في داخله على عملية مخاض كبيرة، ربما بدأ بن ـ غوريون بتحسسها مبكراً لكنه لم ينته الى حل هذه الاشكالية البنيوية.

«التأثيرات التراكمية للصراع العربي ـ اليهودي على المجتمع الاسرائيلي» (باروخ كميرلينغ)

في هذا البحث الذي اقتطع من كتاب آخر بعنوان «نظام المقاطعة؛ المدنيون في الروتين والحرب»، بدأ